الحكومة الالكترونية مبادى وتحديات

السلام عليكم

ابدا بمقولة احد الخبراء ان ""الحلول الكبرى يجب ان تعتمد لا ان تتبنى""
"Solutions must be Adapted no Adopted"

اثبتت السنين الماضية ان التقدم التكنولوجي ليس لرفاهية الشعوب فقط بل هو سلاح حاسم ضد معظم أنواع الفساد الإداري والمالي, هذا الفساد الذي أدى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكثير من الدول والعالم بدا يستوعب هذه الفكرة منذ سنين عدة ومع التقدم التكنولوجي المتسارع بدأت الدول تحث الخطى لإستخدام التكنولوجيا لحل هذا الاشكال ومن ابرز هذه الإستخدامات ما يسمى بالحكومة الالكترونية.

كلنا يعلم ان تطبيقات الحكومة الالكترونية بدأت منذ سنين عديدة في كثير من الدول المتقدمة تكنولوجيا وديموقراطيا ولو ان بدابات المشروع كانت صعبة ومملوءة بالمشاكل الإدارية والقانونية والتقنية ولكنهم استطاعوا التغلب على معظم الصعوبات بالعمل الدؤوب لما فيه مصلحة شعوبهم ونحن في العراق بأمس الحاجة الان لهكذا مبادرة جدية وحقيقية لإصلاح ما افسده الدهر وسوء الإدارة, فتحت ضغوط جائحة الكورونا وقلة التمويل واستشراء الفساد المالي والإداري نحتاج الى مبادرة للبدء بالإصلاح الذي طالما سمعنا عنه وها هي الفرصة الحقيقية للبدء بجد, نعم هنالك مبادرات من عدة جهات عراقية لتطبيق جزء من الحكومة الالكترونية ضمن نطاق ضيق ولكن ان لم تاتِ المبادرة الجدية من الحكومة فلن تظفر أية جهة بالنجاح.
أنا هنا اطرح رؤية مبسطة عما يحتاج اليه هكذا مشروع للبدء وليس كله اذ ان ذلك يحتاج ارقام وتفاصيل كذلك امتنعت عن الاطالة والدخول في تفاصيل أخرى وتركتها للمستقبل وكذلك فان بعض الذي ساطرحه معروف للعديد من الأشخاص ولكنني أحاول شرح الأساس الذي يجب ان نبدا به لكي يكون الأساس صحيحا لنبني عليه اخذين بنظر الاعتبار انه من اهم المشاريع لبناء دولة العراق الحديث ويحتاج الى نية صادقة وجهد ومثابة كبيرين.

ببساطة مفهوم الحكومة الالكترونية هو عبارة عن استعمال المعلومات الحكومية والشخصية مع تكنولوجيا الاتصالات لحوكمة صحيحة ودقيقة وفعالة وسريعة ومنظمة لخدمة المجتمع ككل لذا يمكننا القول ان الخدمة ستكون جمعية ونستطيع تقسيمها على الاشكال التالية:

1- e- Administration
لتنظيم العمل وتبادل المعلومات بين مختلف وزارات ومؤسسات الدولة وهذا يتضمن السرعة والدقة وخفض التكاليف وتقليل الهدر ومنع التلاعب والتزوير ومعرفة جهة التقصير.

2- e-Citizens
سرعة وسهولة التواصل بين الحكومة والمواطن او بين الحكومة والقطاع الخاص لتبادل المعلومات والوثائق والمعاملات كذلك لمراقبة أداء الحكومة للمحاسبة ودعم النظام الديموقراطي , يستعمل هذا الربط كذلك لإيصال المعلومات الحكومية للمواطنين بسرعة ودقة تفاديا للإشاعات والمعلومات الخاطئة.

3- e-Society
لتحسين العلاقة بين الحكومة ومختلف أطياف الشعب والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من تبادل المعلومات او الدراسات الى اشراك الجميع في القرارات المحلية وبناء الثقة مع الحكومة واشراك القطاع الخاص في الأمور الاقتصادية.

لماذا؟

أن الإسراع ببناء هذه الشبكة هو استفادة من الكلف الأقل وتقديم خدمات جيدة وفعالة ودقيقة وسريعة مما سيودي الى تقليل الروتين القاتل وانهاء مظاهر الفساد والهدر العام وبالمحصلة سنتجه لإنتاجية عالية ومعرفة أوجه التقصير و المسؤولين عن التقصير.
أن التأخر ببناء هذه الشبكة سيزيد من الهوة الاجتماعية و التكنولوجية داخل المجتمع العراقي فهنالك الذي لديه التكنولوجيا وهنالك الذي لا يعلم كيف يستعملها لصالحه الخاص كذلك الهوة في الحصول على المعلومة الصحيحة من مصادرها كالتعليمات الجديدة والمعونات او القوانين بدل الضياع مع الاخبار الكاذبة من مصادر غير موثوق بها او الاخبار الكاذبة المجهولة المصدر مما يودي الى هدر حقوق المواطنين في كثير من أمور حياتاهم واحتياجاتهم اليومية والاساسية كإنهاء المعاملات او حقوقهم المالية او الصحية وغيرها.

أن الدول التي تبنت هذا النظام " الحوكمة الالكترونية" أضحت شعوبها تنعم بالعدالة الاجتماعية اكثر مما أدى الى احترام الشعوب لأنظمتها وتفانيها لخدمة البلد هذا ما عدا زيادة الإنتاجية, اضف الى ذلك الهوة الكبيرة بين الدول التي تستخدم النظام عن التي مازالت متلكئة وهذا جلي في وضعنا الحالي فما عليك الاّ زيارة أية دائرة حكومية لترى الفوضى العارمة والحقوق المسلوبة واضاعة الجهد الوقت.

e-Readiness الاولويات

أن الهدف الأساسي للحكومة يجب ان يكون الاستغلال الصحيح للتكنولوجيا في مجال الحوكمة ولكي تنجح في تطوير هذا الجانب لأفضل النتائج فعليها ان تكون جاهزة منذ البداية بأسس صحيحة او ما يسمى " e-readiness" وهذا يعني انه قبل كل شيء ان تزال كثير من العقبات بتقوية أسس بناء النظام وزيادة المثابرة ويمكن تلخيص هذه الأسس ب 6 محطات

ا. بناء المؤسسات الخاصة لبناء هذا النظام.
ب. سن القوانين والتشريعات الخاصة بهذا النظام .
ج. اختيار القيادة والإدارة الواعية والمهنية والبعيدة عن السياسة.
د. تهيئة الطاقم البشري الذي سيبني المنظومة إداريا وتكنولوجيا إضافة الى المدربين.
ه. تهيئة البنية التحتية المناسبة التكنولوجيا.
و. تهيئة نظام خزن ونقل المعلومات.

كل المحطات أعلاه أساسية وتحتاج الى عمل دؤوب ودراسة وتخطيط صحيح ومتماسك للسنوات القادمة اخذين بنظر الاعتبار التطور السكاني والاجتماعي والعلمي والمالي والاقتصادي والتكنولوجي وكذلك تطور القوانين, مع هذا العمل الدؤوب والتخطيط السليم يمكننا ان نمضي قدما في اول الخطوات وهي

1. الاهتمام والالتزام الكامل من قبل المسؤولين في قمة هرم الدولة بنظام الحوكمة الالكترونية وتقديم الدعم الكامل من جميع النواحي وعدم تدخل السياسة في انشاء المنظومة وهذا يحتاج الى توعية كاملة بكيفية بناءها وفوائدها والوقت والتكلفة والجهد الذي تحتاجه.
2. المبادرة الى التهيئة لإنشاء مؤسسة مهنية مستقلة وغير سياسية تستطيع العمل لوضع خطة استراتيجية والعمل على التوعية المجتمعية.
3. المبادرة الى وضع دراسة للقوانين والتشريعات المناسبة لهكذا مشروع يمس جميع جوانب المجتمع ومنها المسؤوليات والضوابط والعقوبات واهمها حماية المعلومات الشخصية.
4. المبادرة لوضع استراتيجية متكاملة وواضحة لمسيرة العمل وما بعد ذلك مع التخطيط لكل مرحلة بدقة وكيفية من نجاح كل مرحلة.

مكونات المشروع والجداول الزمنية

من يعتقد انه بالإمكان انجاز هكذا مشروع في سنة او سنتين فانه يعيش في الخيال, والمفروض من الحكومة العراقية ان تضع نصب اعينها ان أي استراتيجية او تخطيط لإنجاز المشروع ستحتاج في احسن الأحوال لخمس سنين او اكثر اخذين بنظر الاعتبار البنية التحتية للبلد وسن القوانين والتوعية والتدريب وغيرها وبعد ذلك المراحل التجريبية للمشروع كذلك على الحكومة العراقية ان تعي وعيا كاملا انها لن تستطيع انجاز هكذا مشروع بدون زج وعون القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وحتى المواطن العادي في بناء هذه المنظومة.
اما بالنسبة للتمويل فيمكن ان يكون تمويلا حكوميا 100% او مشاركة بنسب متفاوتة مع القطاع الخاص او محاولة التمويل من البنك الدولي لو الدول الأجنبية وهذا سيكون على عاتق الحكومة ومدى جديتها لانجاح المشروع اذ ان التكلفة ستكون كبيرة وليس لدي معلومات كافية لأشاركها معكم.

اما بالنسبة لجدول مراحل أبناء المنظومة فكما تطرقت سابقا تحتاج الى عدة سنين وحسب رأيي ومن تجارب الدول الأخرى نستطيع القول :

	السنين				
	1.	2.	3.	4.	5.
1. المرحلة الأولى وتشمل شرح وتوعية قمة الهرم في الدولة مع المسؤولين عن أهمية المشروع مع إعطاء شرح مفصل عن ماهية المشروع وكيفية إنجازه واحتياجاته للبلد والمواطن وفوائده وهذا يكون عبر اللقاءات والمؤتمرات وورش العمل ومن جانب اخر العمل على القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لأخذ التصورات والأفكار وبناء خارطة طريق عراقية .	ع.	ع.	ق.	ق.	ق
2. المرحلة الثانية : بناء استراتيجية العمل وتتضمن بناء المؤسسات الخاصة بالمشروع التي تتضمن كفاءات مهنية وغير سياسية هدفها تهيئة الأرضية من مساعدة المشرع لسن القوانين الصحيحة والعمل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع	ع.	ع.	ق.	ق.	ق.
3. المرحلة الثالثة: تهيئة البنية التحتية, اكمال تهيئة الكوادر والبدء بالتدريب, اكمال مراكز البيانات وربطها. بمؤسسات الدولة, اكمال سن القوانين والتشريعات المناسبة.	ق.	ق.	ع.	ع.	ق
4. التأكد من وضع الأسس الصحيحة, اكمال احتياجات المنظومة والقوانين والتكنولوجيا, اختيار الأماكن المناسبة للبدء باختبار المنظومة وجهوزية التكنولوجيا والموظفين ودراسة وتحليل نتائج الاختبار.	ق.	ق.	ق	ع.	ع.

ملاحظة: ع= عالي الأهمية, ق= قليل الأهمية

المبادى العامة

لا يوجد حل سحري او طريقة واحدة لبناء هكذا منظومة فكل دولة وكل وزارة وكل دائرة يجب مساعدتها لإيجاد افضل الطرق للتطبيق ويمكن اخذ العبر من الدول التي سبقتنا في تطبيق المنظومة ولاعيب في ذلك وهنا يجب التحذير ان محاولة تنبي تجارب الدول الأخرى ومحاولة تطبيقها كما هي ستكون مجازفة خطيرة ومن اكبر الأخطاء بحق البلد ومستقبل المشروع بل الاجدى ان تكون هنالك دراسة وافية لوضع البلد واحتياجاته وطبيعته الاجتماعية والاقتصادية واعرافه وتقاليده وغيرها نعم يمكن جلب بعض المبادئ او كيفية بناء العمود الفقري للمشروع ومن ثم البناء حوله حسب ماينا سبنا.

احدى اهم النقاط التي يجب اخذها في الحسبان في تطور بناء المنظومة هو عدم اهمال ما تم عمله في هذا المجال على ارض الواقع بل الاجدى دمج ما موجود على الأرض من مشاريع صغيرة ومحلية عند بعض الوزارات او دوائر الدولة او حتى القطاع الخاص وعدم اهمالها كأنها لم تكن بل قد تكون رافدا جيدا اذ انها يمكن ان تكون نواة للتطوير وحسب القاعدة العلمية فان ما هو جيد بالضرورة سيبقى وغير الجيد سيختفي عند التطوير.

أن أي مشروع بهذه الضخامة والحجم ويمس معظم مجالات الحياة يجب ان يأخذ وقته بالدراسة والاستشارة والبحث والتعلم والتخطيط ويجب دراسة كل خطوة مستقبلية تفاديا لاي خطا او نسيان.

نقطة أخرى تثار دائما هي علاقة الحكومة او الدولة بمن هم خارجها في تنفيذ المشروع وافضل الأجوبة حسب ما حصلت عليه:

1. الحكومة وحدها لا تستطيع تنفيذ المشروع وحدها بل تحتاج الجميع من القطاع الخاص الى منظمات المجتمع المدني وحتى المواطن العادي.
2. ليكن واضحا ان الحكومة يجب ان تكون المالك الحقيقي للمشروع ككل لأسباب كثيرة ومعروفة.
3. عند البدء بالمشروع فالحكومة تحتاج الى المعرفة والى التمويل وقد يكونا داخليا او خارجيا وهنا يجب على الحكومة ان تشرك الجميع في صنع الاستراتيجية فالعراق ملئ بالخبرات التي تستطيع ان تجعل صياغة المشروع اسهل واسرع وادق وافضل من تركه للحكومة وحدها.

كيف هي البداية

قبل التفكير بأول خطوة يجب ان يكون هنالك ضمان ان لدى الحكومة العراقية كل النية الصادقة للعمل لإنجاح الفكرة ولن تبخل باي مال او جهد لمواجهة هذا التحدي لان رفاهية المواطن العراقي تعتمد على إنجاح المشروع وهذا يشمل مشاورة الجميع وانفتاح وتقبل اراء الخبراء واذا كانت الحكومة العراقية تعتقد انها قادرة على بناء المشروع وحدها فيكننا ان ننصحها من الان ان لا تتعب نفسها في إضاعة الوقت والجهد والمال لان هذه عبثية واضاعة لمصلحة المواطن ولان هذا مشروع وطني فيجب ان يشمل الجميع وان يدلو كل بدلوه ممن لديهم المعرفة.

1. الخطوة الأولى هي مفاتحة جميع الوزارات والشركات الكبيرة والمتوسطة والخبراء ومنظمات المجتمع المدني بقرار الحكومة انها ساعية بجد للبدء بهكذا مشروع.

2. التهيئة لعقد مؤتمر وطني شامل يضم قمة الهرم الحكومي والنخب وجميع الجهات المعنية ممن تم ذكرهم أعلاه وبعض اهداف المؤتمر ستكون:

أ. اعلان رسمي لبدء المشروع والتوعية بأهميته لعموم الشعب . هذا يتضمن ورش عمل واعلانات ولقاءات حكومية وشعبية ومحاضرات طلابية وجامعية.
ب. اعلام الجهات الدولية بنية العراق البدء بالمشروع وطلب المساعدة سواء العلمية او المالية.
ج. اعتماد ورقة عمل تتضمن الخطوات القادمة والهيكلية للمؤسسة التي ستدير المشروع.
د. الإعلان عن تأسيس مؤسسة مهنية مستقلة وغير سياسية وذات صلاحيات معينة مهمتها العمل على وضع الاستراتيجية العامة للسنين القادمة وادارة خطوات المشروع وتقديم التقارير الى الحكومة عن خطوات التقدم في الإنجاز.

أن أي نجاح لهذه الخطوات نحو تقدم ورفاهية المجتمع يعتمد على جمع المعلومات والاحصائيات الدقيقة والمهمة لمدى جاهزية البلد لهكذا مشروع وماهي الصعوبات وكيفية تذليلها .ومعرفة حاجة كل جزء من منظومة الدولة ومقدار الجهد الذي قد تحتاجه فما هو متوفر في وزارة ليس متوفر في وزارات أخرى فبعض الوزارات لديها نواة جيدة للبناء على انجازهم وهنالك البعض الذي لس لديه أي فكرة عن الموضوع او كيف يدار, ثم هنالك المحافظات والجامعات والمدارس وهلمّ جرّا.

هنالك أيضا وكما تطرقنا سابقا جانب أخرى وماهي الحاجة للتطوير (المؤسسات. البنية التحتية, القوانين, التكنولوجيا المتوفرة) وهنالك الراي العام الشعبي كل هذه الأمور يجب ان تأخذ في الحسبان والأفضل ان تكون الفكرة واضحة قبل عقد المؤتمر الوطني لتكون نتائج المؤتمر مثمرة.

انا هنا اطرح مبادئ عامة وليس تفصيلا لان التفصيل قد يكون مملا والحديث عن التفاصيل سابق لأوانه وقد ابادر الى وضع خطوات لاحقة لما تقدم مع شروح تفصيلية عندما اجد استجابة لما تقدم أعلاه , والله ولي التوفيق

مصعب

الشيخ علي